



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسة النفطية



## عدنان الجنابي\*: استغلال العوائد النفطية: سيناريو الخلاص من الدولة الريعية

كانت فنزويلا من أقدم الدول المصدرة للنفط اذ بدأ الإنتاج فيها عام 1914 ولديها أكبر الاحتياطات النفطية في العالم بما يقارب (300) ثلاثمائة مليار برميل. أصبحت فنزويلا مثال كلاسيكي على متلازمة الدولة الريعية والدكتاتورية، والنموذج الأسوأ لفشل الدولة الريعية في بناء اقتصاد يخدم الشعب. اليوم يبلغ التضخم النقدي في فنزويلا قرابة 300% والفقر يطال 82% من الشعب (صحيفة الغارديان 2017/4/5) ويتراجع الاقتصاد بقرابة 10% هذا العام، وفي البلاد فوضى عارمة لا يعرف ان كان لها ضوء في نهاية النفق.

بالمقابل، النرويج بلد حديث نسبيا في صناعة النفط، والتي شارك في تطويرها الخبير النفطي العراقي البصري فاروق القاسم. واسست النرويج صندوق النفط عام 1990 تودع فيه جميع عائدات النفط، ولا يتم السحب منة بأكثر من 4% عند الضرورة. وبلغ احتياطي صندوق النفط السيادي النرويجي ما يقارب التريليون دولار، علماً ان الاحتياطي النفطي للنرويج اقل من (8) ثمانية مليارات برميل.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسة النفطية

وبينما اتابع التطورات في السيناريوهين أعلاه قرأت ما نشره الأخ الدكتور محمد علي زيني على شبكة الاقتصاديين العراقيين يوم 20/10/2017. أتفق معه في معظم ما ذهب إليه الا أنني أشير الى الملاحظات التالية:

يعترض الدكتور زيني على توزيع العوائد السنوية على افراد الشعب، ثم فرض الضرائب لتمويل ميزانية الحكومة، معتبرا ان ذلك "سيولد تضخما حتما إذا ما توجه الصرف بصورة رئيسية نحو الاستهلاك على حساب الاستثمار".

وهذا الاستنتاج فيه خطأ منهجي واضح إذ أن الكتلة النقدية للدخل المتاح للاستهلاك (disposable income) هو نفسه في الحالتين. فالإنفاق الحكومي يذهب حاليا بالكامل الى الاستهلاك (استيراد او إنفاق داخلي) حكومي او عبر المواطنين. وبما ان حدود العراق مفتوحة فإن الانفاق الاستهلاكي لا يشكل ضغطا تضخميا لان العرض يسد الطلب من خلال الاستيراد.

ان موضوعه الخلاص من الدولة الريعية\*\* قد تمت معالجتها بشكل تفصيلي في كتابنا بالعنوان نفسه، والذي يدعو الى توزيع ايرادات النفط والغاز على المواطنين بشكل دخل اساسي شامل للجميع (Universal Basic Income-UBI) ومن ثم يمكن فرض نسبة ضريبة عليه تفر من خلال الموازنة السنوية او بتشريع دائم. مفاصد الدولة الريعية لا تحل بالتمنيات والاحلام بل بخطط تنموية استثمارية تخلق التعددية في الاقتصاد للخلاص من الاعتماد على الربع النفطي. إن احلام الاقتصاديين العراقيين – وغيرهم – في رسم عوالم افتراضية هي إسقاطات لا يمكن تطبيقها على الإطلاق مادام ربع النفط يذهب الى الحاكم.

بين سيناريو فنزويلا وسيناريو النزويج خيارين لا ثالث لهما: إما الدولة الريعية الدكتاتورية الفاشلة او خيار الخلاص بتطبيق الدخل الأساسي الشامل لكل أفراد الشعب، ولكن بدل تخصيص الربع الى صندوق سيادي يتم تخصيصها للشعب.

وبالإمكان تطبيق خيار الدخل الأساسي الشامل في العراق بمرحلة انتقالية في موازنة عام 2018، ويصار فيما بعد الى تشريع دائم يحول جميع عوائد النفط الى المواطنين



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسة النفطية

بالتساوي، وإخضاع هذا الدخل الى ضريبة ثابتة او متغيرة. كما يمكن تخصيص قسم من الدخل النفطي (لا يقل عن 10% من سنويا) في صندوق سيادي.

وفي موازنة 2018، بالإمكان جمع الفقرات التالية:

ت	المبلغ التقديري
1	تخصيصات البطاقة التموينية، والخلص من الفساد وسوء الإدارة 6 تريليون دينار
2	تخصيصات الرعاية الاجتماعية ووضع حد لما فيها من تزوير وفساد 8 تريليون دينار
3	إلغاء تخصيصات الكهرباء وتحويلها للتمويل الذاتي وإحالة الإنتاج والجباية للقطاع الخاص 6 تريليون دينار
4	بيع النفط الخام للاستهلاك الداخلي وفق الأسعار العالمية وتحرير أسعار المنتجات من الداخل 9 تريليون دينار

وهكذا نرفع من الموازنة ونضيف لها مبالغ لا تربك موازنة عام 2018 كثيرا. وإذا تم توزيع جميع هذه المبالغ على المواطنين بالتساوي بحسابات تعتمد على السجل الحالي للبطاقة التموينية، نكون قد ألغينا الفقر المدقع وتجاوزنا حد الفقر حسب تعريف البنك الدولي. ويمكن فيما بعد تشريع قانون يحيل جميع إيرادات النفط والغاز الى المواطنين بالتساوي (UBI) وإخضاع هذا الدخل الأساس للضريبة، وحققنا الخصاص من الدولة الربعية والمآسي التي تنجم عنها، وفي مقدمتها الدكتاتورية والدولة الفاشلة وانتقلنا الى دولة الجباية والإنتاج.

(\* ) اقتصادي وعضو مجلس النواب

(\*\*) أنظر عدنان الجنابي – الخصاص من الدولة الربعية- 2016، دراسات عراقية المنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 28 تشرين الاول 2017